UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

التجربة الكورية للتنمية
والشراكة الاستراتيجية الشاملة
بين
دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

إعداد

أحمد ماجد السيد عيد

محلل اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية

يونيو 2019

الفهرس

- المقدمة .
- نبذة عن كوريا الجنوبية.
- المقومات الاقتصادية لكوريا الجنوبية.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل بدء عملية التنمية في كوريا الجنوبية.
- تجربة كوريا الجنوبية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية.
- عوامل نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
- الواقع الاقتصادي والاجتماعي والآفاق المستقبلية لاقتصاد كوريا الجنوبية.
- العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.
- الشراكة الاستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.
- عوامل تعزيزالتقارب الاقتصادي والتجاري المستقبلي بين الإمارات وكوريا الجنوبية.
- آفاق ومستقبل التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.
- التوصيات .
- المصادر.

المقدمة

تعد كوريا الجنوبية واحدة من قصص النجاح الاقتصادي الأكثر بروزًا بالقرن العشرين ، حيث أصبحت خلال عقود قليلة مجتمع متطور عالمي عالي التقنية ونموذج ناجح للتنمية وواحد من أكثر الاقتصادات نموا وتطورا وأحد الأقطاب الصناعية الدولية العملاقة في مجال التكنولوجيا الحديثة ، وصارت قوة اقتصادية عالمية وأحد أهم النمور الآسيوية المتقدمة ونموذج متميز للتطور المبنيّ على الابتكار والمعرفة ، تعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية بمنطقة الشرق الأوسط ، وينظم مجالات التعاون بين البلدين اللجنة الاقتصادية المشتركة ، واعتبارا من مارس 2018 ارتقى مستوى التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية الخاصة ، ويشمل التعاون المجالات التعليمية والثقافية والتكنولوجيا والعلوم والطاقة الجديدة والمتجددة والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة والطاقة ، كما تقود الدولتان تطورات كبيرة بمختلف المجالات فكوريا الجنوبية نموذج تنموي صناعي متقدم يقوم على الابتكار والإبداع والمعرفة وانتاج التكنولوجيا المتقدمة ، وتنطلق دولة الامارات نحو مرحلة ما بعد النفط معتمدة على تنويع مصادر والتحول نحو اقتصاد المعرفة مستفيدة من تجربة كوريا الجنوبية الرائدة في التنمية الاقتصادية ، ومن هنا تولي الدولتان أهمية لتعزيز التعاون وتوسيع نطاقة بمجالات التكنولوجيا والصناعات المتقدمة واتصالات الجيل الخامس وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والتعليم والعلوم والرعاية الصحية والزراعة والاستثمارات الاقتصادية ...، ولتوثيق هذا التعاون تم خلال زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ولى عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى كوريا الجنوبية في فبراير 2019 توقيع عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم بين البلدين لتعزيز التعاون الاستراتيجي وتوسيع آفاقه إلى مجالات أشمل تحقق مصالحهما المتبادلة لتصل إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

وتتناول الدراسة التعرف على التجربة الكورية في مجال التنمية ومجالات التعاون بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية وكيفية تطويرها وتنميتها وآليات الاستفادة من التجربة الكورية .

ـ نبذة عن كوريا الجنوبية

تقع شبه الجزيرة الكورية في شرق آسيا وكانت تسمى "مملكة سيلا" وحكمتها أسرة "كوريو" التي أخذت مُسماها من تلك الأسرة الحاكمة ، وخضعت للاحتلال الياباني ابتداء من عام 1905 ، واستعادت استقلالها بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واستسلامها للولايات المتحدة عام 1945 ، حيث تم تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين شمالي وجنوبي ، وشكلت حكومة ديمقراطية بالنصف الجنوبي باسم (كوريا الجنوبية الديمقراطية) المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكومة شيوعية بالنصف الشمالي باسم (كوريا الشعبية) مدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين ، و خلال الفترة (1950-1953) نشبت حرب مدمرة بين الكوريتين ساهمت خلالها القوات الأمريكية في الدفاع عن كوريا الجنوبية ضد غزو كوريا الشعبية المدعومة من الصين والاتحاد السوفيتي ، وفي عام 1953 أعلنت الهدنة وتم تقسيم شبه الجزيرة الكورية على طول منطقة منزوعة السلاح ، وخرجت كوريا الجنوبية من تلك الحرب فقيرة ومنهكة ومدمرة المرافق والمصانع والبنية التحتية وبإمكانات وموارد محدودة لا تتعدى التنجستن والفحم من الدرجة المُنخفضة والحديد.

تقع كوريا الجنوبية بالجزء الجنوبي من شبة الجزيرة الكورية وتحدها من الشمال كوريا الشمالية بطول حدود تصل إلى 237 كم ، ومن الغرب الصين ، ومن الشرق اليابان ، و من الجنوب مضيق كوريا ، وتشكل الجبال نحو 70 % بينما تشكل السهول مع الأنهار 30% من مساحة البلاد ، ويميز كوريا الجنوبية وجود عدد كبير من الأنهار والجداول التي أسهمت في تشكيل أنماط معيشة الكوريين حيث يوجد نهران رئيسيان هما نهر " ناكتنج " بطول 525 كم ، ونهر "هان" بطول 514 كم ، وتحيطها المياه من ثلاثة اتجاهات غربا البحر الأصفر وجنوبا بحر الصين الشرقي وشرقا وليونغ - دو وصخور ليانكورت ببحر اليابان بمجموع أطوال يصل إلى 2413 كم ، وتقدر مساحتها بنحو 99720 كم2 ، وبلغ عدد سكان كوريا الجنوبية في عام 2018 نحو 51.4 مليون نسمة كما بلغ معدل النمو السكاني في ذات العام نحو 0.44 %.

من أهم المدن العاصمة سيؤول وهى أكبر المدن والعاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد وتتميز بالتطور التكنولوجي والرفاهية وتضم أهم شركات التكنولوجيا مثل " سامسونج" كما تضم أغلب مراكز ووزارات الدولة السياسية ، وبوسان وهى العاصمة الثانية وثاني أكبر المدن الكورية من حيث

المساحة والسكان ، ودايجو ، ودايجون ، وغوانغجو ، وانشيون وتضم أكبر ميناء بحري على الساحل الغربي وكذا أكبر مطار دولي، وسيجونغ، وأولسان.

ـ المقومات الاقتصادية لكوريا الجنوبية

كوريا الجنوبية واحدة من قصص النجاح الاقتصادي الأكثر بروزًا في القرن العشرين ، حيث أصبحت في غضون عقود قليلة مجتمع متطور عالمي عالي التقنية ، ففي الستينيات من القرن العشرين كان نصيب الفرد من الدخل مشابهًا لمستواه في أفقر دول العالم ، إلا أن الحكومة منذ ذلك الحين مع اصرارها على تغيير هذا الواقع الأليم ، اتخذت العديد من التدابير والإجراءات لتحقيق التنمية حيث كونت " مجلس التخطيط الاقتصادي" لوضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات التي اعتمدت عليها تجربتها الرائدة في التنمية والاشراف علي تنفيذها ، والتي في ظلها ارتفع معدل النمو كثيراً ووصل إلى رقمين في الستينيات والسبعينيات ، و مع نضج الاقتصاد في التسعينيات تباطأ النمو تدريجياً لكنه ظل قوياً بما يكفي لدفع كوريا الجنوبية إلى صفوف الاقتصادات المتقدمة بحلول العام 1997 ، كما أدت تلك السياسات أيضا إلى ظهور التكتلات الصناعية الضخمة المملوكة للعائلات مثل دايو ، وهيونداي ، وسامسونج التي احتفظت بمراكز هيمنة على الصناعة ، غير أن كوريا الجنوبية تأثرت بشدة من جراء الأزمة المالية الآسيوية في 1997 - 1998 نتيجة اعتمادها المفرط على الاقتراض قصير الأجل ، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 ٪ في عام 1998 ، إلا أنها تمكنت من التعامل مع الأزمة وإدارتها وأحدثت عدد من الإصلاحات الاقتصادية ومن بينها إعادة هيكلة بعض التكتلات الصناعية كدايو وهيونداى، وزيادة مرونة سوق العمل ، والانفتاح على المزيد من الاستثمارات والواردات الأجنبية ، وأدت تلك الخطوات إلى تحقيق انتعاش اقتصادي وتقدم صناعي هائل وسريع نسبيا ، ويمكن القول أن تجربة التنمية الاقتصادية الفريدة لكوريا الجنوبية قد مرت بثلاث مراحل رئيسية هي :

1- الفترة (1962-1980) واعتمدت فيها التنمية على التصنيع .

2- الفترة (1981-1998) واعتمدت فيها التنمية على الاستثمارات كثيفة رأس المال.

3- الفترة (1999-2000) شهدت التنمية القائمة على اقتصاد المعرفة.

ووسعت كوريا الجنوبية أيضًا شبكتها من اتفاقيات التجارة الخارجية الحرة لدعم الصادرات ، ونفذت 16 اتفاقية تجارة حرة تغطي 58 دولة - بما في ذلك الولايات المتحدة والصين - تستحوذ مجتمعة على أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وببلوغ العام 2004 تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية التريليون دولار.

لقد استطاعت كوريا الجنوبية عبر مسيرتها التنموية بالعقود القليلة الماضية التي تستحق الكثير من التقدير أن تتحول من دولة نامية تعيش على المساعدات واقتصاد يعتمد على الزراعة إلى ظاهرة اقتصادية ونموذج ناجح للتنمية وواحد من أكثر الاقتصادات نموا وتطورا وأحد أقطاب الصناعة العالمية والتطور التكنولوجي الحديث العملاقة والمتميزة التي تقدم المنح والمساعدات لغيرها من الدول ، وأهلها ذلك لتصبح قوة اقتصادية عالمية وأحد أهم النمور الآسيوية المتقدمة والتي جاءت وفقا لتقرير البنك الدولي بالمرتبة 15 عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي عام 2015 ، كما صارت نموذجاً متميزاً للتطور المبنيّ على الابتكار والمعرفة وتتربع حالياً على قمة عرش الابتكار العالمي ، إذ طبقا لتقارير مؤسسة بلومبرج الاميركية الخاصة بدراسة وتحليل مستويات الابتكار للدول سجّلت كوريا الجنوبية الرقم الأول عالمياً في مجال الابتكار في الأعوام 2016 و2017 و 2018 و 2019 على التوالي ويعتمد المؤشر على مجموعة مدخلات لتحديد مستوى الابتكار وهي : غزارة البحث العلمي ، والقيمة المضافة للتصنيع ، والإنتاجية ، وغزارة انتاج التكنولوجيا ، ومؤشر التعليم الجامعي للقوى العاملة ، وكثافة الباحثين ، وبراءات الاختراعات.

وبعد أن كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بكوريا الجنوبية في بداية ستينات القرن الماضي 82 دولاراً للفرد، والصادرات الكورية أقل من 40 مليون دولار، ومعدل الأعمار أقل من 55 سنة ، أصبحت بعد سنوات من العمل والكفاح من أفضل 10 دول في العالم في مجال الصادرات حيث بلغت قيمة صادراتها ما يزيد على 577.4 مليار دولار عام 2017 ، وزاد معدل الأعمار بها إلى 80 سنة لتصبح من أفضل 20 دولة في العالم والرابعة على مستوى القارة الآسيوية بعد كل من اليابان والصين والهند في هذا الشأن ، وقفز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وأصبح يزيد على 30 ألف دولار ، وبعد أن كان المزارعون يشكلون ما يزيد على 63 % من القوة العاملة تغيرت تلك النسبة إلى أقل من 7 % في الوقت الحالي ، وتحول الاقتصاد الكوري من الاعتماد بنسبة 60 % على الزراعة إلى

أقل من 5 % ، وزادت نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج القومي من 12 % إلى 39.3 % ، وتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2017 إلى نحو 1.54 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو حقيقي 3.1% (بعد أن كان 2.9 % عام 2016) ، كما بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام 2017 بمكافيء القوة الشرائية بالدولار 2.035 تريليون دولار بعد أن كان 1.974 تريليون دولارعام 2016 (متوسط نصيب الفرد من الناتج بمكافيء القوة الشرائية بالدولار عام 2017 بلغ 39,500 دولار أمريكي) ، وكانت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2017 كالتالي (الزراعة 2.2%- الصناعة 39.3% - الخدمات 58.3%).

من اهم المنتجات والمحاصيل الزراعية بكوريا الجنوبية : الأرز والمحاصيل الجذرية والشعير والخضروات والفواكه والماشية والخنازير والدجاج والحليب والبيض والأسماك.

بينما يأتي من اهم المنتجات الصناعية : الالكترونيات ، والهواتف الذكية ، وأشباه الموصلات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسيارات ، والمواد الكيميائية ، والصلب ، وتأتي كوريا الجنوبية الأولى عالميا في مجال بناء السفن.

ومن أهم مواردها الطبيعية : الفحم ، التنغستن ، الجرافيت ، الموليبدينوم ، الرصاص ، الطاقة الكهرومائية.

بلغ حجم قوة العمل الكورية الجنوبية عام 2017 نحو 27.75 مليون عامل تتوزع بين القطاعات الاقتصادية بالنسب التالية : الزراعة 4.8% - الصناعة 24.6% - الخدمات 70.6% ، ووصل معدل البطالة إلى نحو 3.7% عام 2017 ، كما بلغ معدل التضخم 1.9% عام 2017.

تطور إجمالي قيمة الصادرات الكورية الجنوبية من 512 مليار دولار عام 2016 إلى 577.4 مليار دولار عام 2017 ، ويأتي من بين أهم سلع الصادرات " أشباه الموصلات والبتروكيماويات والسيارات وقطع غيار السيارات والسفن ومعدات الاتصالات اللاسلكية والشاشات المسطحة والصلب والإلكترونيات والبلاستيك وأجهزة الكمبيوتر" ، ومن بين أهم الشركاء في تجارة الصادرات الكورية الجنوبية عام 2017 الصين والولايات المتحدة وفيتنام وهونج كونج واليابان ، ويشير هيكل تنوع

الصادرات إلى مدى التقدم المذهل والتطور التكنولوجي والمعرفي الذي بلغه الاقتصاد الكوري الجنوبي .

كما تطور إجمالي قيمة الواردات الكورية الجنوبية من 393.1 مليار دولار عام 2016 إلى 457.5 مليار دولار عام 2017 ، ويأتي من بين أهم سلع الواردات " النفط الخام والمنتجات البترولية ، وأشباه الموصلات ، والغاز الطبيعي ، والفحم ، والصلب ، وأجهزة الكمبيوتر ، ومعدات الاتصالات اللاسلكية ، والسيارات ، والمواد الكيميائية الدقيقة ، والمنسوجات" ، ومن بين أهم الشركاء في تجارة الواردات عام 2017 الصين واليابان والولايات المتحدة وألمانيا والسعودية .

و تبلغ احتياطيات كوريا الجنوبية من الذهب والعملات الأجنبية عن العام 2017 نحو 389.2 مليار دولار ، ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليها نحو 230.6 مليار دولار، كما يقدر رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكورية الجنوبية بالخارج 344.7 مليار دولار.

ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل بدء عملية التنمية في كوريا الجنوبية

الفقر والدمار الاقتصادي والفوضى السياسية العارمة كانت هى ملامح الصورة الاقتصادية والاجتماعية لشبه الجزيرة الكورية عند استعادة استقلالها عن اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، وازدادت تلك الأوضاع سوءا عقب تقسيم شبه الجزيرة الكورية وتأجج الصراع والحرب العسكرية المدمرة بين شطريها الشمالي والجنوبي في حرب أهلية استمرت ثلاث سنوات من 1950 حتى 1953 ، الأمر الذي نجم عنه دمار واسع شمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بكوريا الجنوبية (محل دراستنا) والتي قدرت أضرارها المادية بنحو 69 مليار دولار ، وشملت نحو 40 % من الوحدات السكنية ، و 80% من وحدات إنتاج الكهرباء ، كما أتت على 46.9 % من شبكة السكة الحديدية و500 كيلومتر من الطرق والقناطر ، إضافة إلي تدمير حوالي 69% من إجمالي عدد المصانع ما نتج عنه تراجع في الانتاج الصناعي بنحو 75% ، كما تراجع الإنتاج الزراعي من الأرز بنحو 65% ، هذا بالإضافة إلي الخسائر البشرية التي قدرت بنحو 400 ألف قتيل وأكثر من مليون مصاب ، وبنهاية الحرب تراجع دخل الفرد إلى 50 دولار بعد أن كان 80 دولار سنوياً ، وأصبحت كوريا الجنوبية بلد يعيش بشكل كامل تقريبا على المساعدات الخارجية والهبات والإعانات والقروض ، ودخلت الدولة في مرحلة من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية ، وصارت مقدرات الدولة في

انحدار وليس هناك معالم وأفق للمستقبل ، تلك كانت صورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بكوريا الجنوبية قبل الشروع في تجربتها التنموية الفريدة .

ـ تجربة كوريا الجنوبية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية

بدأت كوريا الجنوبية في الإفاقة من الحالة التي وصلت إليها من أزمات سياسية و إقتصادية واجتماعية في عام 1961 على أيدي الجنرال (بارك تشونغ هي) الذي أمسك بذمام الأمور في البلاد من خلال إنقلاب عسكري ورفع شعار التنمية أولا ، وقام بإنشاء (مجلس التخطيط الإقتصادي) للاشراف علي عملية التنمية وصياغه السياسات الصحيحه من خلال تحديد أولويات المجتمع وأهدافه الاقتصادية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، ولعب ذلك المجلس دورا كبيرا في تحديث الحياة الكورية في شتى النواحي الثقافية والإجتماعية والإقتصادية من خلال وضع الأهداف والحلول والرؤى لحل مشكلات التنمية ، والفقر ، والتعليم ، والقضاء ، وصياغة خطط اقتصادية خمسية تبدأ من عام 1962 ، واعتمدت التنمية على سياسات واستراتيجيات اقتصادية طموحة تتمثل فيما يلي :

1- اتباع سياسة إحلال الواردات خلال الفترة (1953-1965)

تبنت الدولة استراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات وخاصة تلك التي تتميز فيها بميزات نسبية ، مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وأهمها الصناعات الخفيفة التي لا تحتاج رأس مال كبير مثل "النسيج والحياكة اليدوية وباروكة الرأس" ، ووضع برنامج للتصنيع السريع اعتمادا على إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، وتم خلال تلك المرحلة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية بالفترة (1962-1966) ، ونجحت سياسة إحلال الواردات نسبيا في ضع أساس قوى للتصنيع بالاقتصاد الكوري .

2- اتباع سياسة التصنيع الموجه للتصدير خلال الفترة (1966-1972)

انتقلت كوريا الجنوبية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة "التصنيع الموجه للتصدير" بالخطة الخمسية الثانية (1967-1971) واختارت مجموعة من الصناعات لدعم التصدير ومنها " الإلكترونيات وبناء السفن وصناعة السيارات" ، مع التركيز على الوضع التنافسي للصناعات التصديرية بالأسواق الدولية ، الأمر الذي أسهم في تسريع عملية التصنيع وارتفاع

قيمةالصادرات الصناعية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

3- تفعيل الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية في الفترة (1973-1979)

في ظل الخطة الخمسية الثالثة (1972-1976) اتسع نطاق الصناعات الثقيلة والبتروكيماويات ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية مثل " الفولاذ والمكائن وبناء السفن والإلكترونيات والمواد الكيماوية والمعادن اللاحديدية " ، وحدث نمو كبير وسريع في الصناعات الثقيلة والكيميائية وزادت مساهمتها بشكل ملحوظ في هيكل الصادرات ، وحدثت نقلة نوعية في الاقتصاد الذي تحول من اقتصاد يعتمد على الصناعات الخفيفة بنسبة 67.0% مقابل 33.0% للصناعات الثقيلة عام 1971 ، إلى اقتصاد يعتمد بنسبة 50.0% على الصناعات الثقيلة عام 1980 .

4- إعادة هيكلة الصناعة في كوريا الجنوبية والتحول نحو النظام المفتوح (1980-1996)

في الثمانينيات اتجهت السياسة الصناعية إلى تحقيق النمو الصناعي المتوازن بين القطاعات الصناعية مع منح الأولوية للصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال مثل "السيارات ومحركات الاحتراق الداخلي والماكينات الكهربائية الثقيلة" ، وتم وضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي والتحول من استراتيجية التدخل المباشر للحكومة إلى التدخل الحكومي غير المباشر وجعل المشروعات الصناعية تعتمد على نظام السوق ، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وتحرير الاستيراد ، وتبني سياسة نقدية محافظة واجراءات مالية مشددة للسيطرة على التضخم ، مع اتجاه الحكومة للاستثمارفي المشروعات العامة ، وتخفيض القروض المدعومة مع إزالتها بنهاية الأمر وفق متطلبات تحرير السوق المالية ، كما خفضت وزارة المالية رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية.

ولتحسين الوضع التنافسي للصناعات الكورية دولياً صدر قانون عام 1986 لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية مختارة ، وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الإلكترونيات والآلات والمعدات القادرة على المنافسة دوليا.

5- توافر آليات التعامل مع الأزمات المالية واتباع سياسات الاصلاح الهيكلي (1997-2010)

عانى الاقتصاد الكوري الجنوبي من صعوبات مالية حادة مع ظهور الأزمة المالية التي شملت معظم دول شرق آسيا عام 1997 كان أهم مظاهرها تراجع أرباح الشركات وارتفاع ديونها وانهيار قطاع الصادرات والنظام المالي للدولة وخروج الاستثمارات الأجنبية ، و أتجهت الحكومة على أثر ذلك إلى

إجراء اصلاحات هيكلية عبر تنفيذ برنامجين هدفا إلى إعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات ، وقامت بضخ 40 تريليون وان بالبنوك وتشجيع الاندماج بين البنوك ذات الأداء الجيد لزيادة حجمها وتقوية قدرتها التنافسية ، كما شجعت الشركات العملاقة على تبادل بعض الصناعات فيما بينها بحيث تكون تخصصات في الصناعات التي تحقق فيها الكفاءة والتنافسية ، وتشجيعها أيضا على تخفيض "نسبة الدين إلى الملكية" وتسهيل الإندماج فيما بينها ، وتقديم تقارير مالية من قبل الشركات العملاقة للجهات الحكومية وتعزيز الشفافية والمحاسبة في إدارتها ، كما تم تعزيز الرقابة على الائتمان المصرفي وإجبار الشركات المدينة للمصارف على الإغلاق ، كما قامت الحكومة بوضع خطط خاصة لعدد 52 شركة كانت على حافة الإفلاس ، كذلك التزمت الحكومة بشروط صندوق النقد الدولي للحصول على القروض المشروطة ، وتخلت عن دورها التنموي وأدخلت إصلاحات لتحرير اقتصادها واستطاعت أن تتعافى بفعل تنشيط قطاع الصادرات عبر تخفيض قيمة العملة الكورية وحزمة الإصلاحات المالية التي أدخلتها وحزمة الحوافز التي أطلقتها في مرحلة ما بعد الأزمة.

6- التوازن الفعال بين التدخل الحكومي الموجه من جهة ، وإتباع آليات السوق الحر والانفتاح على العالم الخارجي من جهة أخرى دون الإخلال بالنظام الاقتصادي القائم وبالشراكة مع القطاع الخاص للوصول الى معدلات التنمية الاقتصادية المطلوبة.

7- الاهتمام برأس المال البشري ورفع كفاءته الإنتاجية عن طريق توجيه أهمية قصوى للاستثمار السخي على التعليم والتدريب وخاصة العلوم والتكنولوجيا ومدارس التأهيل المهني لتطوير إنتاجية العمال وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية.

8- الاهتمام بالبحث العلمي لإنتاج المعرفة العملية التطبيقية القابلة للتحويل الى منتجات وخدمات حيث اتجهت كوريا الجنوبية اعتبارا من عام 1998 إلى التحول باتجاه الاقتصاد المعرفي لمواكبة التطور بكافة المجالات التكنولوجية الحديثة التي أضحت المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية.

9- سن القوانين وتفعيل السياسات المشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي يمكن عن طريقها التأثير الايجابي على إنتاجية العامل الكوري ، وتوفير الأموال لنقل التكنولوجيا الحديثة من الدول الأم للشركات متعددة الجنسيات إلى كوريا الجنوبية.

10- إصدار القوانين المنظمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها تمويليا وتسويقيا وتدريبيا ودعم الابتكار والتجديد وذلك إلى جانب الشركات العائلية العملاقة.

سياسات واستراتيجيات تجربة التنمية الاقتصادية بكوريا الجنوبية

- عوامل نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

النجاح الذي حققته تجربة كوريا الجنوبية الفريدة في التنمية تضافرت خلفه عدة عوامل ، يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:

أولا: العوامل الداخلية :

1- وضع خطط اقتصادية تنموية وتبني استراتيجيات مدروسة من قبل المتخصصين والخبراء.

2- حرص الحكومة في بدايات خطط التنمية على الجمع بين سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات ، مع سياسة التصدير الموجه للخارج .

4- وفرة عنصر العمل واستثماره في تنمية الصناعات التصديرية كثيفة العمالة ذات الأجر المنخفض.

3- إحداث التوازن بين التدخل الحكومي وحرية السوق أو تفعيل آليات الطلب والعرض.

5- المشاركة الشعبية ودعم القطاع الخاص للخطط الصناعية الحكومية.

6- تكون التكتلات الصناعية العملاقة "Chaebol" كقاعدة للتصنيع السريع وهي مجموعة الشركات التي تمتلكها وتديرها وتحتكرها العائلات الكبيرة التي تسيطر كل منها على صناعة معينة.

7- الشراكة والتكامل الوثيق بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكتلات الصناعية العملاقة.

8- التعامل الحكيم للحكومات المتعاقبة مع مراحل التنمية الزمنية المستقرة أو التي شهدت أزمات مثل الأزمة المالية عام 1997.

9- الاهتمام بالعنصر البشري عبر الاهتمام بالتعليم والتدريب وخاصة المهني ما وفر كوادر مهنية متطورة .

ثانيا: العوامل الخارجية :

1- المساعدات والدعم الاقتصادي والفني المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد الكوري خلال عقدى الستينات والسبعينات (بلغ مجموع المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة 1947-1976 نحو 12.6 مليار دولار ، كما بلغت المنح والقروض نحو 6 مليار دولار) والذي كان محوريا في نجاح التجربة التنموية الكورية.

2- فتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات الكورية وتقديم تفضيلات تجارية لها وزيادة الحصص الاستيرادية منها وخاصة من المنسوجات الكورية ، حيث استقبلت السوق الأمريكية نحو 41.7 % عام 1970 ، وحوالي 35.0% خلال الثمانينيات من مجموع الصادرات الكورية.

3- الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي داخل كوريا الجنوبية بالفترة (1953-1963) المتمثل في نفقات الأفراد ومبيعات الكهرباء والمياه وخدمات النقل للقوات الأمريكية المتواجدة بالبلاد.

4- الدعم السياسي من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية والاستثمارات الأمريكية .

5- الدعم الياباني للاقتصاد الكوري منذ العام 1910 والمتمثل في إقامة مرافق للبنية التحتية الشاملة التي سهلت عملية تحديث الاقتصاد الكوري الجنوبي ، فضلا عن المساعدات الاقتصادية والفنية وضخ الاستثمارات بالمشروعات.

ـ الواقع الاقتصادي والاجتماعي والآفاق المستقبلية لاقتصاد كوريا الجنوبية

لاتتمتع كوريا الجنوبية بوفرة في الثروات والموارد المعدنية الطبيعية التي تستورد منها نحو 80.0 % من احتياجاتها ، كما باتت كوريا الجنوبية إلى جانب جارتها الشرقية اليابان تعرف على مدى سنوات بتصاميمها الذكية رفيعة المستوى ، وبتوظيفها معلمين وعمال مصانع وأطقم خدمات من الآليين ، ليشكلو معاً قوى عاملة مستقبلية تقوم ببعض وظائف الإنسان من خلال الذكاء الاصطناعي والربوتات ، وطبقا لتقرير الاتحاد العالمي لصناعة الروبوتات تتمتع كوريا الجنوبية بأعلى كثافة لأجهزة الروبوت المستخدمة في الصناعات بالعالم ، فهناك631 عاملاً آلياً في قطاع الصناعة من بين كل عشرة آلاف موظف بشري ، وفي قطاع المركبات هناك 2145 موظفاً آلياً من بين كل عشرة آلاف موظف بشري ، وباعت كوريا الجنوبية عام 2016 أكثر من 41 ألف روبوت وتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا بعد الصين في مبيعات الروبوتات ، ويمثل هذا الرقم تقريباً نصف ما باعته الصين التي يزيد عدد سكانها عن كوريا الجنوبية بنحو 25 مرة كما تزيد مساحتها عنها أيضا بنحو 95 مرة

وتتوقع وسائل الإعلام أن الكوريين الجنوبيين سيفقدون فرص العمل ، وهو الأمر الذي يجعل بعض الكوريين في حالة قلق خوفاً من انخفاض فرص العمل لديهم غير أن الأمر بالنسبة للكثيرين منهم لا يتعدى سوى مرحلة الإحساس بالقلق فقط ، لكن من النادر أن تسمع أي تخوف من وجود الروبوتات في بيئة العمل بخلاف بعض الأمريكيون الذين ينظرون بقلق من أن يسرق الآليون فرص عملهم ، ولكن الكوريون الجنوبيون لايشعرون بمثل هذا الخوف بل ينظرون إلى الذكاء الاصطناعي على أنه جزء من الحل لا المشكلة وبدل أن يقلق الكوريون من النتائج السلبية ، فإنهم يحاولون إيجاد طرق لتسخير الروبوتات من أجل تسهيل حياتهم وحل الكثير من مشاكلهم الاجتماعية الصغيرة والكبيرة والأكثر تعقيداً ، ومن المتوقع بالنسبة لشركات التكنولوجيا المتقدمة بكوريا الجنوبية أن تعمل على تطوير أنواع أكثر حداثة من الروبوتات للمساعدة في المنزل ، بداية من أنشطة مثل جزّ العشب ، إلى التجهيزات الكهربائية ، وفي الفنادق ومراكز التسوق والسياحة والأماكن العامة الأخرى ، وطرحها للتداول بالمستقبل القريب ، وعلاوة على ذلك يتجه المجتمع الكوري الجنوبي بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنين ليصبح ثاني أكبر مجتمع شائخ في العالم بعد اليابان بحلول العام 2050 ، فضلا عن تدني نسبة الخصوبة في المجتمع الكوري الجنوبي إلى 1.23 مولود / امرأة لتكون واحدة من أقل النسب في

العالم ، ويطرح هذان العاملان تحدياً كبيرا يتمثل في تقلص حاد في نسبة السكان القادرين على العمل ، وتراجع الإستهلاك المحلي وارتفاع نفقات الدولة لدعم المسنين وهذا يؤثر ويلقي بظلاله على الأبعاد التنموية ، ومن المتوقع أن تنجح التطبيقات المستقبلية للابتكارات الآلية بكوريا الجنوبية ليس فقط في استبدال القوى العاملة التي تتقدم في العمر وتتقاعد لتحل محلها القوى الآلية ، ولكن يمكنها أن تهتم أيضا بتلك القوى البشرية القديمة ، هذا بالإضافة إلى أنه من الممكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهما مستقبلا في الدفاع عن الحدود حيث طورت شركة سامسونغ حرس آلي للعمل على تولي تلك المهمة.

ومن التحديات المتوقع أن تواجهها التنمية بكوريا الجنوبية مستقبلا ما يلي :

ـ حسب وكالة الطاقة الدولية جاءت كوريا الجنوبية في المركز الثامن على المستوى العالمي من حيث استهلاك الطاقة عام 2017 ومع انخفاض مصادر الطاقة والمعادن لديها فإن 97% من احتياجاتها من الطاقة الأولية يعتمد على الواردات من الخارج في ظل افتقاد البلاد لاحتياطيات الطاقة محليًا وبالتالي فإنه من المتوقع لها أن تتوسع في استيراد الطاقة ، وتعد كوريا الجنوبية أحد أهم الدول المستوردة للطاقة في العالم ، فهي ضمن الخمس دول الأكثر استيرادًا للغاز الطبيعي المسيل على المستوى العالمي ، كما أنها لا تمتلك أنابيب للبترول وتعتمد كلية على نقل البترول الخام اليها من الخارج عبر السفن ، وهى تعد موطنًا لبعض أكبر معامل تكرير البترول الأكثر تقدمًا في العالم.

ـ التوسع في استيراد المحاصيل والمواد الغذائية نتيجة انخفاض حجم الإنتاج الزراعي المحلي.

ـ زيادة معدل الاستهلاك نتيجة ارتفاع مستويات الأجور.

ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي فقد بعض الميزات التنافسية في التصدير.

ـ الاعتماد علي الفحم إلى جانب الطاقه النووية كمصدر للطاقه ما يعد مصدرا للتلوث البيئي .

- تزايد معدل البطالة من جراء التطور التكنولوجي .

العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

1- العلاقات السياسية والدبلوماسية

- بدأت العلاقات الدبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية في عام 1980.

- افتتح سمو الشيخ زايد بن سلطان سفارة كوريا الجنوبية لدى الدولة عام 1987.

- تعددت الزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى القمة على النحو التالي:

1- زيارة الرئيس الكوري لي منيونج باك للامارات عام 2009 لتوقيع عقد انشاء أربعة مفاعلات نووية للطاقة النووية في الامارات .

2- لقاء " صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " مع " رئيس جمهورية كوريا الجنوبية " بأبو ظبي في مارس 2011 لتعزيز فرص التعاون المشترك مع كوريا الجنوبية والاستفادة من التجربة الكورية الناجحة في مجال التنمية.

3- لقاء " صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " مع " رئيس جمهورية كوريا الجنوبية" في فبراير 2012 بالعين لبحث علاقات التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية.

4- زيارة رئيسة كوريا الجنوبية بارك كون هيه للامارات عام 2015 لتوقيع الاتفاقية الاطارية لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

5- زيارة المبعوث الرئاسي الكوري إيم جونج سوك عام 2017 للامارات للتباحث مع سمو الشيخ محمد بن زايد في سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتطويرها بين البلدين.

6- زيارة الرئيس مون جيه اين للامارات عام 2018 للارتقاء بالشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية الخاصة.

7- زيارات سمو الشيخ محمد بن زايد لكوريا الجنوبية في مايو 2010 ، ومارس 2012 ، وأبريل 2014 ، وفبراير 2019.

8- تعدد الزيارات المتبادلة بين الوزراء وكبار المسئولين والوفود والفعاليات الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية والتي بلغت 119 زيارة وفعالية خلال الفترة 2011-2019.

2- العلاقات التجارية

تعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري لكوريا الجنوبية بالشرق الأوسط حيث تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة 2014-2017 على النحو المبين بالجدول التالي رقم (1).

الجدول رقم (1)

التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية كوريا الجنوبية

عن الفترة 2014-2017

السنوات / البيان	إعادة التصدير (مليون درهم)	الصادرات (مليون درهم)	الواردات (مليون درهم)	إجمالي التجارة (مليون درهم)	الفائض/العجز التجاري (مليون درهم)
2014	230.41	1,919.19	20,532.32	22,681.92	-18,382.72
2015	234.38	1,387.12	19,382.63	21,004.13	-17,761.13
2017	992.41	4,588.98	29,242.21	34,823.6	-23,660.82

المصدر : قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء .

تطور حجم التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين من 22.7 مليار درهم عام 2014 إلى 34.8 مليار درهم عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي كبير بلغ 15.3% ، وحقق الميزان التجاري عجزا بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة تطورت قيمته من - 18.4 مليار درهم عام 2014 إلى - 23.7 مليار درهم عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8.8 % ، وتأتي من بين أهم سلع الصادرات الاماراتية إلى كوريا الجنوبية النفط الخام والمنتجات النفطية ، بينما تأتي من بين أهم سلع الواردات الإماراتية من كوريا الجنوبية هياكل الصلب والسيارات والمواد الغذائية ومكيفات الهواء .

بلغ عدد العلامات التجارية (الكورية الجنوبية) المسجلة في الإمارات حتى العام 2017 نحو 3327 علامة ، وعدد الوكالات التجارية 234 وكالة ، ووصل عدد الشركات 170 شركة بمختلف المجالات (قطاع الصناعة 60 شركة ، و50 شركة بقطاع الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، وباقي الشركات بقطاعات التصنيع والطيران والمالية والتأمين) ، وتتوزع تلك الشركات مكانيا بين (100 شركة بدبي و70 شركة بأبوظبي) باستثناء تلك الموجودة بالمناطق الحرة.

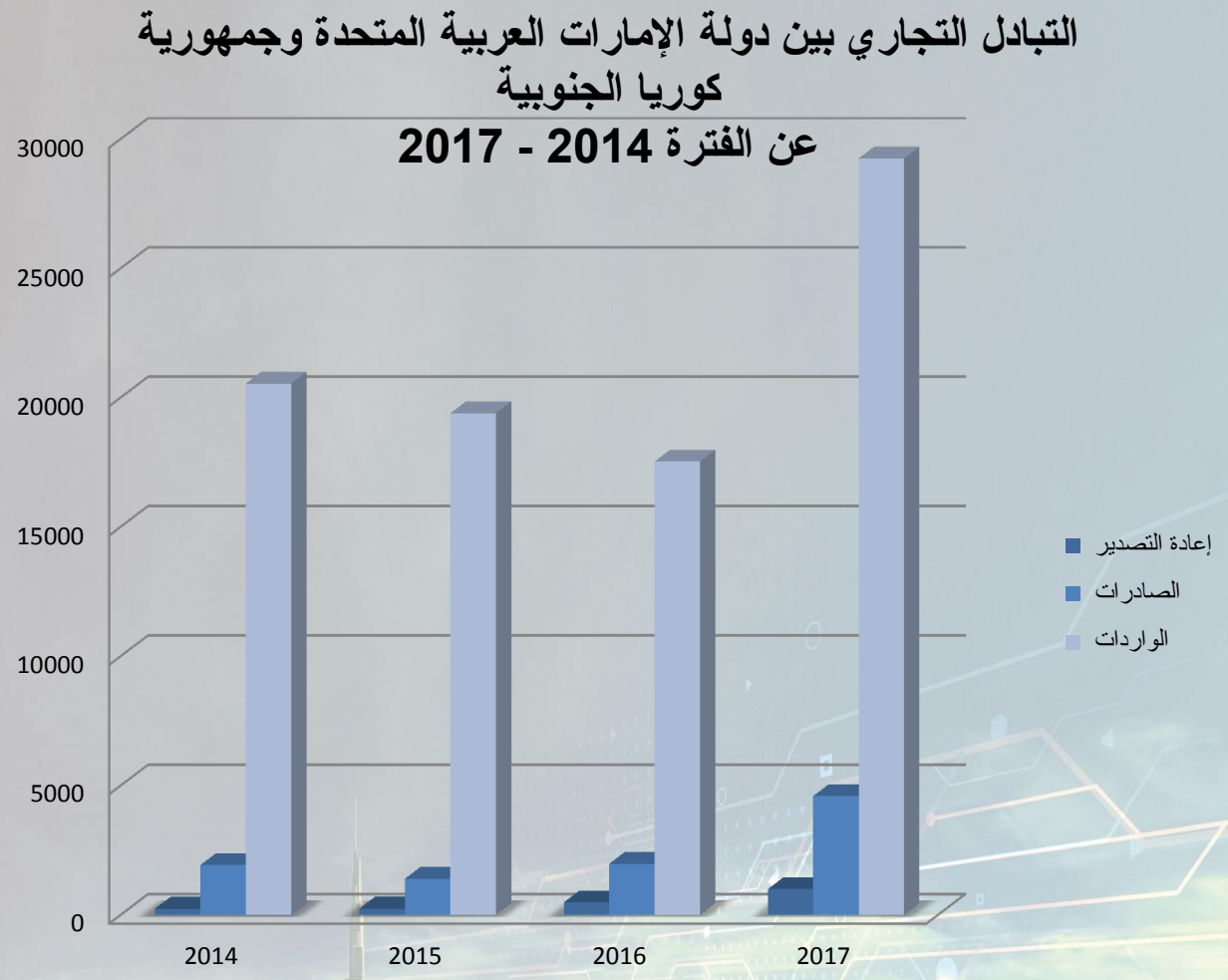

3- في مجال الفضاء

يشمل التعاون بين البلدين مجال تطوير الأقمار الصناعية حيث قامت كوريا الجنوبية بتصدير إثنين من الأقمار الصناعية للإمارات وهما " Dubai-Sat1" و" Dubai-Sat2"، كما تمت عمليات التفتيش النهائي على القمر الصناعي "KALIFA-Sat" بكوريا الجنوبية في فبراير 2017 وهو أول قمر صناعي مصنوع كاملا بأيدى إماراتية خالصة.

2- العلاقات في مجال الطاقة

شهد سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " ورئيس جمهورية كوريا الجنوبية في ديسمبر عام 2009 ، توقيع عقد بقيمة 75 مليار درهم (20 مليار دولار) مع ائتلاف كونسرتيوم من شركات كورية لتنفيذ الانشاءات والعمليات المشتركة والصيانة لأربع محطات نووية في الدولة ، ويوفر المشروع بعد تشغيل المحطات الأربع 25 % من احتياجات البلاد من الكهرباء ، وبدأت

الأعمال الانشائية بالمحطة الأولى في يولية 2012 وبالمحطة الثانية عام 2013 كما تم صب الخرسانة في المحطتين الثالثة والرابعة عام 2014 و 2015 على التوالي ، وحسب وكالة الطاقة الدولية تعد كوريا الجنوبية ثامن أكبر مستهلك للطاقة في العالم عام 2017 ، حيث تقوم باستيراد نحو 3 ملايين برميل يوميا من النفط الخام والمكثفات ما يجعلها خامس أكبر مستورد في العالم للنفط ومشتقاته ، وتعتمد كوريا اعتمادا كبيرا على الشرق الأوسط لامدادها بالنفط الذي يستأثر بتوفير بأكثر من 82.0% من واردات كوريا من النفط الخام عام 2017 منها نسبة 11 % قامت شركة "أدنوك" الإماراتية بتوريدها إلى كوريا الجنوبية.

3- العلاقات الاقتصادية والاستثمارية

اللجنة الاقتصادية المشتركة بين دولة الامارات وكوريا الجنوبية تعد مظلة لكافة مجالات التعاون بين البلدين ، وعقدت اللجنة 6 دورات كان آخرها الدورة السادسة بالعاصمة سيؤول بتاريخ 12 مارس 2018 ، وتتناول اجتماعات اللجان المشتركة بحث التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية وأبرزها الاستثمارات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والرعاية الصحية والتعليم والطاقة الجديدة والمتجددة والطيران والنقل الجوي والبنية التحتية والبيئة والابتكار واقتصاد المعرفة والملكية الفكرية والصناعة والسياحة والتجارة الخارجية والقطاع المالي والتأمين ، وينظم أطر التعاون بين البلدين بكافة قطاعاتها 41 مذكرة تفاهم و 25 اتفاقية.

ويقدر حجم الاستثمارات الكورية الجنوبية في دولة الإمارات بنحو مليار و483 مليون دولار في مجالات : الطاقة النووية والطاقة الحرارية وتطوير النفط والغاز والحديد والصلب والاتصالات والتكنولوجيا والرعاية الصحية والطبية والصناعات الطبية ، ومن الجدير بالاشارة أن سوق دولة الإمارات يعد منذ العام 2018 الوجهة الأكبر عالميا لشركات البناء الكورية ، فيما يبلغ حجم الاستثمارات الإماراتية المباشرة في كوريا الجنوبية نحو 450 مليون دولار أميركي ، ومن أهم القطاعات التي تقوم المؤسسات والشركات الاماراتية بالاستثمار فيها بكوريا الجنوبية الموانى والعقارات والبحث والتنقيب عن النفط والغاز وصناعة وتسويق الألومنيوم وقطاع الشحن والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبناء والتشييد ، ومن أهم الشركات الإماراتية المستثمرة بكوريا الجنوبية : شركة الإمارات العالمية للألومنيوم ، وموانيء دبي العالمية ،

وشركة بترول الإمارات الوطنية ، والأحواض الجافة العالمية ، والثريا ، وشركة تصاميم ، وشركة ان ا ف تي الإماراتية ، وجهاز أبو ظبي للاستثمار ، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

4- العلاقات الثقافية والتعليمية والصحية والسياحية

- يدرس في الجامعات الكورية 50 طالب وطالبة بمجال الهندسة النووية ، كما أن هناك 1600 كوري جنوبي يدرسون بجامعات ومعاهد ومدارس دولة الإمارات ، ما يساهم في تعزيز العلاقات الانسانية والثقافية المتميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين.

- يعيش بدولة الإمارات 19500 كوري (منهم 6500 في أبو ظبي وحدها) يعمل معظمهم بالمهن التخصصية مثل الطاقة النووية والنفط والغاز والبناء .

- هناك نحو 200 ألف مواطن كوري يزورون الامارات كل عام ، وبلغ عدد الاماراتيين الذين قاموا بزيارة كوريا الجنوبية خلال العام الماضي 2018 نحو 11427 زائر بارتفاع نسبته 3.9 % عن عام 2017 ، ويقوم طيران الإمارات والطيران الكوري بتنظيم ما يقرب من 21 رحلة طيران أسبوعياً إلى بين الإمارات وكوريا الجنوبية.

- يزور كوريا الجنوبية سنويا نحو 3500 مواطن إماراتي لتلقي العلاج بالمستشفيات الكورية بمختلف العلاجات مثل السرطانات وأمراض القلب والعظام والرئة وزراعة الاعضاء كما توجد ادارة للخدمات الطبية الكورية داخل الدولة يتم من خلالها ادارة الخبرات الطبية الكورية التي تجاوز عددها 270 طبيبا ومتخصصا يعملون بمستشفى الشيخ خليفة التخصصي برأس الخيمة وأكثر من 10 منشآت صحية كورية أخرى بالدولة ، ومن أحدث أوجه التعاون الطبي بين البلدين ما يلي:

1- توقيع مذكرة تفاهم عام 2018 بين هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) ومجموعة "آر إى أى" القابضة ومؤسسة "هايون" الطبية المشغلة لمستشفى سيجونغ العام المعتمد لعلاج أمراض القلب بكوريا الجنوبية لتأسيس أول مستشفى كوري بالشارقة.

2- تتولي مستشفى جامعة سيؤول التي تمتلك ريادة عالمية في جراحات القلب والسرطان وزرع الكلى والكبد والبنكرياس والقلب والرئة والقرنية إدارة وتشغيل مستشفى الشيخ خليفة التخصصي برأس الخيمة ، ويتمتع الأطباء المختصين بجامعة سيؤول بكفاءات وخبرات عالية في مجال طب الأورام وطب وجراحة القلب والأوعية الدموية وطب وجراحة الأعصاب ، وتتم الادارة بناء على الاتفاقية الموقعة عام 2014 لمدة 5 سنوات قابلة للتمديد بين وزارة شؤون الرئاسة ومستشفى جامعة سيؤول .

3- وقع مستشفى جامعة الشارقة اتفاقية تعاون مع مستشفى "هيمتشان" الكوري لانشاء مركز متخصص لعلاج وجراحات العمود الفقري والمفاصل.

- الشراكة الاستراتيجية الشاملة الخاصة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية

امتدادا للتعاون الاقتصادي المتصاعد ومعظم الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية فقد بدأت العلاقات بين البلدين الصديقين منذ العام 2011 تتجه نحو الشراكة الشاملة في العديد من المجالات ، وتعد كوريا الجنوبية هى الدولة الوحيدة التي تقيم معها الإمارات علاقات استراتيجية خاصة منذ مارس 2018 ، وتشمل أوجه التعاون بينهما المجالات التعليمية والثقافية والتكنولوجيا والعلوم والطاقة الجديدة والمتجددة والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة والطاقة ، كما تولي الدولتان أهمية خاصة لتعزيز التعاون وتوسيع نطاقة بمجال التكنولوجيا والصناعات المتقدمة واتصالات الجيل الخامس وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي ، والتعليم والعلوم والرعاية الصحية والزراعة والاستثمارات الاقتصادية.

وخلال الزيارة التي قام بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد ولى عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة " حفظه الله " إلى كوريا الجنوبية بالفترة 26-27 فبراير 2019 تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم بهدف تعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين الصديقين وتوسيع آفاقه إلى مجالات أشمل تحقق مصالحهما المتبادلة ، وتضمنت الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ما يلي :

1- اتفاقية لتجنب الازدواج ومنع التهرب الضريبي.

2- مذكرة تفاهم بشأن الحوار الاستراتيجي الخاص.

3- مذكرة تفاهم في مجال السياحة.

4- مذكرة تفاهم في مجال الزراعة الذكية.

5- مذكرة تفاهم لتعزيز مفاهيم الانتاج الأنظف وتطبيقاته البيئية.

6- مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات الصناعة والاستثمار.

7- مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي والاستثماري في مجال " مدن الهيدروجين".

8- مذكرة تفاهم لتعزيز ممارسات وتطبيقات إعادة تدوير النفايات.

9- اتفاقية ترسية عقد تنفيذ الأعمال الهندسية والمشتريات والتشييد بين شركة بترول أبو ظبي الوطنية " أدنوك" وشركة " إس كي انجنيرنج آند كونستركشن " لبناء أكبر مشروع منفرد في العالم لتخزين

النفط الخام بالفجيرة بسعة 42 مليون برميل وبقيمة 4.4 مليار درهم ، وتتولى الشركة الكورية تنفيذ الأعمال الهندسية والتشييد لبناء 3 مستودعات تخزين تحت الأرض تبلغ السعة التخزينية لكل منها 14 مليون برميل ، وسيعزز المشروع من قدرة الدولة على توريد النفط الخام ويوفر مرونة تمكنها من إدارة وتحسين الجدول الزمني لتسليم الشحنات وفقا لمختلف سيناريوهات أسواق الطاقة ودعم حضورها ومساهمتها الفاعلة في مجال تجارة وتداول النفط الخام ، وقد بدء العمل في منشأة الفجيرة لتخزين النفط خلال العام 2018 ، وانتهى العمل من المرحلة الأولى من المشروع والتي شملت تشييد نفق دخول ، ومقدر أن ينتهى العمل بالمشروع عام 2022 حيث ستكون المنشأة واحدة من أكبر المنشآت من نوعها بالعالم والقادرة على تخزين ثلاثة أنواع مختلفة من النفط الخام بما يتيح لأدنوك مزيد من المرونة لتصدير الخام عبر محطة نفط الفجيرة التي تتمتع بموقع استراتيجي على بحر العرب.

10- توقيع ثلاث اتفاقيات إطارية بين شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" و"شركة كوريا للطاقة" للتعاون المشترك في مجالات الاستكشاف والتطوير والانتاج والاستثمارات المحتملة في مجال التكرير والبتروكيماويات ونقل شحنات النفط والغاز الطبيعي المسال وتحميلها على السفن.

- **عوامل تعزيز التقارب الاقتصادي والتجاري المستقبلي بين الإمارات وكوريا الجنوبية**

هناك العديد من القواسم المشتركة بين دولة الإمارات وكوريا الجنوبية حيث يتشابه البلدان في ثقافتهما الاجتماعية من حيث أن كل منهما يقدر العلاقات الأسرية واحترام الكبير وحسن الضيافة ، وفي مجال التنمية الاقتصادية تقود كلاهما تطورات كبيرة في مختلف المجالات حيث تمثل كوريا الجنوبية نموذج تنموي صناعي تكنولوجي متقدم يقوم على الابتكار والإبداع والمعرفة وانتاج التكنولوجيا المتقدمة وفي مقدمتها تكنولوجيا الجيل الثالث G3 والجيل الرابع G4 التى انتشرت بصورة كبيرة مع انتشار الجوالات الذكية ، والشروع في اطلاق خدمة الجيل الخامس G5 المتوقع طرحها للخدمات التجارية بحلول العام 2020 واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ، كما تنطلق الامارات نحو مرحلة ما بعد النفط التي تعتمد على تنويع مصادر الدخل والتحول نحو اقتصاد المعرفة مستفيدة من تجربة كوريا الجنوبية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية ، تلك المرحلة التي تعبر عنها "رؤية الإمارات 2021" و "مئوية الإمارات 2071" اللتان تجسدان أهداف الإمارات نحو بناء نموذج اقتصادي يتسم

بالاستدامة وتقوده كوادر مواطنة مؤهلة واطلاق استراتيجية الوطنية للابتكار والسياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وما حوته من مشروعات ، وتعطي أهمية كبيرة لقضايا الابتكار ونقل التكنولوجيا وإنتاجها وتنمية الموارد البشرية التي تمثل صلب استراتيجياتها التنموية وخططها للتنويع والتحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحث والابتكار ، وهذا ما يعد أساسا صلبا لتعزيز العلاقات بن البلدين.

وتحمل الإمارات أيضا أولوية خاصة في الوعي الاستراتيجي لكوريا الجنوبية ، لا سيما أنها تمثل سوقاً كبيرة للبضائع والاستثمارات الكورية ، إضافة إلى أن محركات السياسة الإماراتية الخارجية أصبحت ذات أبعاد اقتصادية واستثمارية تقود توجهها شرقاً إلى بكين ونيودلهي وغيرها .... ، كما تعي كوريا الجنوبية أهمية الإمارات في ظل استقرارها السياسي وموقعها الجغرافي الهام بين قارات العالم ، وبنيتها التشريعية الممهدة للمناخ الملائم لقطاع الأعمال لآداء دوره ما يجعلها منطقة جذب للاستثمارات العالمية ، كذلك في ظل تمتّعها باحتياطات كبيرة من النفط والغاز والموارد الطبيعية ، كما أن حجم المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدين مرشحة للتصاعد ، من جراء ما كشفت عنه الاتفاقات الموقعة والاستثمارات الضخمة المعلنة ، أيضا يعد قطاع البتروكيماويات بالإمارات أحد محفزات التقارب حيث يلعب دوراً مهماً كمزود أساسي للنهضة الصناعية الضخمة في كوريا الجنوبية ، كما تأتي الإمارات بالاضافة لما تقدم في مرتبة متقدمة ضمن الدول المزودة لكوريا الجنوبية باحتياجاتها النفطية ، حيث شكلت الصادرات النفطية الإماراتية لكوريا الجنوبية بنهاية عام 2017 نحو 6,99 مليار دولار من إجمالي 9,55 مليار دولار .

كما أن هناك حرص من البلدين على تعزيز شراكتهما في إنتاج الطاقة النووية السلمية ومجال الفضاء كرافعة أساسية للتقارب ومجالات حيوية لتنمية العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

أيضا هناك تنوع وتزايد في أوجه التعاون في المجالات التقليدية أبرزها مجالات الدفاع والثقافة والإدارة الحكومية والرعاية الصحية ، حيث وقعت أبو ظبي وسيؤول عام 2011 مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الرعاية الصحية هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط ، كما تمثل السياحة الإماراتية إحدى الروافد المهمة في تطوير العلاقة بين البلدين ، حيث تأتي الإمارات في صدارة الدول المصدرة للسياحة إلى كوريا الجنوبية خاصة السياحة العلاجية والترفيهية ، حيث ارتفع عدد السياح الإماراتيين

إلى كوريا في عام 2017 بنسبة 20% ، وسجلوا أعلى معدل للإنفاق وبلغ معدل انفاق السائح نحو 1285 درهماً يومياً بحسب تقديرات هيئة السياحة في جزيرة جيجو في كوريا الجنوبية.

كما تستثمر "مبادلة" نحو 15 مليار دولار أمريكي في صندوق "سوفت بنك فيجن" ، وهو منصة استثمارية تركز على الاستثمار في شركات التكنولوجيا والابتكار إلى جانب مجموعة من كبار المستثمرين ، كما ترتبط "مبادلة" بشراكة مع مركز "ووريدول للعمود الفقري" أحد مرافق الرعاية الصحية الرائدة في كوريا الجنوبية لتحقيق هدفها الرئيس المتمثل في توفير عوائد استثمارية مستدامة بالتركيز على الاستثمارات الدولية والتوسع في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا.

- آفاق ومستقبل التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية

ثمة دوافع تقليدية وغير تقليدية تغذي التقارب الإماراتي الكوري ، فبالإضافة إلى التعاون والروابط المشتركة في المجالات الدفاعية والعسكرية ، تتشارك الدولتان في العديد من الأهداف والاستراتيجيات المشتركة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والمشاريع المشتركة والاقتصاد القائم على المعرفة والأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية فضلاً عن الطاقة النظيفة والمتجددة وقد أرست الدولتان أسس لتحقيق التعاون في المستقبل ، بما فيها إنشاء مجموعة استشارية في مجالي الدبلوماسية والدفاع ، وعقد اجتماعات سنوية دورية للجنة الاقتصادية المشتركة مع تفعيل الحوار الاستراتيجي ، وسوف يشهد المستقبل القريب توسيع نطاق ومجالات التعاون في الطاقة المتجددة والبنية التحتية ، والمشاركة واسعة النطاق لكوريا في معرض إكسبو دبي 2020 ، لتكون أحد عوامل الإسهام في انجاحه من خلال بناء وتنظيم وتشغيل جناح كوريا في المعرض ، وأيضا التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في إعداد نظام متطور لإدارة براءات الاختراع بدولة الإمارات بما يساعد على تحويل الإمارات إلى مركز رئيسي في مجال حقوق الملكية الفكرية في الشرق الأوسط ، واتفاقية التعاون بين صندوق أبوظبي للتنمية وبنك الصادرات والواردات الكوري لإنشاء برنامج لتمويل الصادرات للاستفادة من الخبرة الكورية في عملية التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات ، وستسهم الاتفاقية في تنويع الصناعات وزيادة الصادرات الإماراتية.

ومن المتوقع أيضا اتساع نطاق التعاون في المشاريع الضخمة بمجالات النفط والغاز وتخزين النفط الخام ، والصناعات اللاحقة (صناعات التكرير والتصنيع) والطاقة المتجددة ، والموانئ ، والمجمعات

الصناعية ، وصناعات المستقبل ومنها الطب، والفضاء، أشباه الموصلات، والثورة الصناعية الرابعة ، والزراعة ، وكذا تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية في دولة الإمارات، من خلال تبادل الخبرات بين الكوادر الطبية وتسهيل عمليات التسويق للمستحضرات الصيدلانية، والأجهزة والخدمات الطبية ، كما يعد مجال العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الصحية مجالا واعدا للتعاون في المستقبل.

وسيتم إنشاء "مركز البحث والتطوير المشترك بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة" في جامعة خليفة الذي يمكن الخبراء بالبلدين من التباحث والتحاور معا للتوصل إلى نتائج بحثية مهمة في مجالات الطاقة المتجددة والفضاء والصحة البيولوجية ، كذلك من المتوقع أن يشهد التعاون الثنائي بين البلدين المزيد من النمو في المرحلة المقبلة في مجال التقنيات وتبادل الخبرات والموارد البشرية في قطاع الطاقة النووية إلى جانب توسيع آفاق التعاون الثنائي ليشمل مجالات أخرى في مجال الطاقة المتجددة وتقنيات المعلومات والاتصالات والقطاع الاستثماري والمالي ، أيضا ستشهد الفترة المقبلة المزيد من التعاون في مجالات كثيرة لاسيما في مجال تقنيات الثورة الصناعية الخامسة والذكاء الاصطناعي والقطاعات الحيوية الأخرى ومنها الدفاع والصناعات الدفاعية.

- التوصيات

للاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية في مجال التنمية وتحقيق التوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات وتحقيق مستهدفات الدولة لمرحلة مابعد النفط ، يمكن النظر في التوصيات التالية:

1. الاستمرار في تطوير العنصر البشري المواطن وتكوين الكوادر المؤهلة التخصصية الماهرة كمحرك أساسي للتنمية المُستدامة ، عبر الاستثمار في تطوير وتحديث التعليم وخاصة التعليم الفني والتطبيقي طبقا لأعلى المعايير العالمية ، والاهتمام بتدريب العمالة لرفع كفاءتها الإنتاجية.
2. النظر في إمكانية إنشاء هيئة وطنية عليا للتخطيط الاقتصادي تابعة لمجلس الوزراء تتولي تحقيق التنسيق والتناغم بين كافة خطط وبرامج ورؤى التنمية المحلية والاتحادية بالدولة على غرار هيئة التخطيط الاقتصادي بكوريا الجنوبية.
3. السعى المستمر لتوطين التكنولوجيا المتقدمة كعامل رئيسي للتطور والنمو.
4. بناء اقتصاد انتاجي عبر تطوير صناعات تقنية متقدمة من خلال تقديم الحوافز والامتيازات والتيسيرات وتبني الخطوات والآليات التي من شأنها تشجيع جذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي ورفده بالتكنولوجيا الحديثة المتقدمة والخبرات الماهرة وتوثيق الروابط بين الصناعة والمراكز البحثية ، وتشجيع الشراكة مع الاستثمارات الأجنبية عبر"مجلس تنسيق الصناعة".
5. قيام الشركات العائلية الكبيرة بالدولة بتكوين تكتلات أو مؤسسات صناعية على أن تمتلك وتدير وتتخصص كل عائلة في صناعة معينة " chaebol " (على غرار التجربة الكورية) ، باشراف ورعاية الدولة مع تقديم الدعم والحوافز والرعاية اللازمة لها في مقابل الالتزام بتكوين قاعدة صناعية متقدمة وخاصة في الصناعات التكنولوجية والثقيلة والرأسمالية
6. وتحقيق أهداف الدولة التنموية والالتزام بالتوجه التصديري لتلك المنتجات الصناعية ، وبما يساعد في تكوين طبقة من رواد الأعمال لقيادة نهضة الدولة الصناعية.

7. تـدعيم دور المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة عبـر انشـاء مؤسسـات لـدعمها وتنظـيم عملهـا وتقـديم التسـهيلات والحـوافز لهـا مـن نـواحي التمويـل والتسـويق والتـدريب ودعـم الابتكـار والتجديد.
8. تفعيـل الاقتصـاد القـائم علـى المعرفـة كمـدخل رئيسـي فـي منظومـة الإنتـاج والاهتمـام بالبحـث والتطـوير وانشـاء معاهـد بحـوث متخصصـة تعتمـد فـي تمويلهـا علـى القطـاع الخـاص لصـالح التصنيع .
9. الدخول في مجال الصناعات الحديثة مثل صناعات النانو تكنولوجي والربوتات ، والشاشات الرقميـة، واشـباه المواصـلات والأدوات المنزليـة الحديثـة الذكيـة، وبطاريـات الجيـل القـادم، والشـرائح الحيويـة والأعضـاء الصـناعية وغيرهـا مـن الصـناعات التـي يتجـه إليهـا المسـتقبل الصناعي.
10. تطوير دور الجامعات والمراكز البحثية عن طريق إقامة بيئة معرفية منتجة ، وتحويل الجوانب العلمية والمعرفية الإبداعية إلى منتجات وخدمات عالية التقنية تدعم القدرات التنافسية لقطاع الأعمال، وتسهم في بناء الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة.
11. تفعيل سياسات تركزعلى تعظيم حوافز التصدير لدعم وتشجيع الصادرات ، عبر توسيع شبكة الدولـة مـن اتفاقيـات التجـارة الخارجيـة الحـرة ، وانشـاء شـركات متخصصـة للتصـدير ، وتنشيط دور الملحقيات التجارية والمشاركات بالمعارض الدولية لايجاد وفتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية ، مع إزالة كافة الحواجز والقيود على التجارة أمام المنتجات الوطنية .

تدعيم المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية ، من خلال النظر في امكانية عقد ملتقيات ومنتديات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص وبحضور الخبراء المتخصصين لتحقيق التوافق بين طموحات وأهداف الحكومة في مجال التنمية الصناعية من ناحية ، وحرية الأفراد والمنشآت من ناحية أخرى وآليات الوصول إليها ، وتفعيل سياسة الاحلال محل الواردات مع سياسة التصدير الموجه إلى الخارج ، وتحديد أدوار الأطراف المختلفة من حكومة، وأفراد ومنشآت ومنظمات غير حكومية، وجامعات ومراكز البحوث التنموية. .

11. العمل على رفع الإنتاجية مدعومة بنظام تعليمي حكومي حديث قادر على تزويد القطاع الخاص بعمالة ماهرة متعلمة قادرة على العمل واكتساب المهارات بالتدريب والعمل ، بما يدعم زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات المحلية وجعل الشركات تسعى جاهدة من خلال البحث والتطوير إلى التميز، وخفض التكاليف، واكتساب ميزات تنافسية جديدة.

دعم وتوسيع نطاق عمل المركز الدولي لبراءات الاختراع المقام بوزارة الاقتصاد بالتعاون مع كوريا الجنوبية.

المصادر

- قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء .

- مصادر مختلفة من شبكة الانترنت.